الفصل السابع

كارل ماركس MARX, KARL (١٨١٨/١٨٨٣)
التصور الماركسى للدولة والقانون

ما أن يبدأ الحديث عن كارل ماركس Marx وعن التراث الفكرى الذى خلفه سواء ما ارتبط منه بالمعرفة السسيولوجية فى عمومها ، أو ما كان أكثر التصاقا بالدائرة الأضيق وأقصد بها دائرة القانون والدولة والنظام الاجتماعى ، أو حتى موقفه من الجريمة والانحراف ، حتى يضحى للحديث بأكمله مذاقا خاصا قل أن يستشعره الانسان لدى أى من المفكرين والعلماء والفلاسفة حتى من بين أولئك الكبار الذين ارتبط عطاؤهم بفترات التحول الكبرى فى تاريخ الحضارة الغربية •

والواقع أن هذه النقطة بالذات تعتبر احدى النقاط الهامة التى يجب اعتبارها عن دراسة كارل ماركس • فالبعض يرى أن هذا المذاق أو (الطعم) الخاص الذى تنفرد به كتاباته انما يرجع بالدرجة الأولى الى التنوع الهائل الذى تتسم به • فقد كتب ماركس فى الفلسفة وفى علم النفس والاجتماع ، كما كتب فى التاريخ وفى الفن والثقافة ، علاوة على موقفه الخاص من الاقتصاد والقانون وفلسفة التاريخ والاديان •

ولا جدال فى أن هذا كله يعتبر صحيحا فى جملته ، فهذه ليست مسألة خلافية بين جماهير الباحثين ، ولكن الخلاف الرئيسى يقوم مع ذلك حول ما يمكن أن يسفر عنه مثل هذا الكم الهائل المتراكم والمشعب من أحكام موضوعية تساعد على الوصول الى التقدير السليم لهذا التراث ، خاصة وأن هناك جانبا ضخما مما يشتمل عليه انما يرجع أساسا ــ خاصة اذا نظرنا الى الأعمال الماركسية ككل ــ الى تلك الكتابات التى ألفها فردريك انجلز Engles بعد وفاة صديقه ماركس ، ولكنها أصبحت ممتزجة تماما فيما أصبح يعرف بكلية أو جماع الفكر الماركسى الذى عرفته الأجيال المتلاحقة ، وامتد كأنضج ما يكون منذ منتصف الأربعينات والى منتصف التسعينات من القرن الماضى •

وليس من شك فى أن وضعية مثل هذه تجعل من العسير على الباحث المنصف أن يتحلى بالدقة والموضوعية المرغوبتين •

ومع ذلك فقد أوجدت هذه الوضعية ذاتها اشـكالية ثانية ولكن من نوع آخر • فمع اقتراب القرن التاسـع عشر من نهاياته ، لم يعد بمقدور أحد أن يبقى متمسكا بالاعتقاد القائل بأن ماركس ليس سوى أحد الدعاة أو المهيجين البروليتاريين الذين ينادون بثورة الطبقة العاملة • ذلك أن تزايد عدد الأحزاب والتكوينات والتنظيمات السياسية التى عرفته كنموذج أو كملهم أو نبى لها من ناحية ، وخطورة التأثيرات التى بدأت تمارسها بحوثه وكتاباته الاقتصـادية على وجه الخصـوص من ناحية ثانية ، جعلاه (أى كارل ماركس) يمثل قوة لا يستهان بها • ولكن ينبغى أن توضـع فى اطار علاقة أو أخرى مع مختلف التقاليد الرئيسية المهيمنة على الفكر الأوربى • فقد سعت الماركسية بكل أصرار الى الكشف عن انعكاسات الصراعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ونجحت الى حد بعيد فى تحديد طبيعة العناصر التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند أية محاولة لصـدور الفكر أو النزوع الى العمل ، ومؤكدة بذلك حقيقة الصـفات النوعية لهذه العناصر الاجتماعية فى ضوء ما تكشـف عنه مكونات الوجود الاجتماعى والشعور الواعى بهذه المكونات وهذا الوجود •

والحقيقة أنه ما كاد ينتهى القرن حتى وجـد البعض من الاقتصـاديين والمفكرين الاجتمـاعيين من بين الذين عرفوا بمواقفهم وتوجهاتهم الفكـرية البرجوازية أنفسهم ، مضطرين الى الدخول فى علاقات لا مفر منها مع الكثير مما انطوت عليه الماركسية من آراء وأفكار وهو وضع ولئن كان يعكس بوجه عام مدى النفوذ الذى أصبح يتمتع به المذهب الماركسى الا أنه يكشـف فى الوقت نفسه عن غير قليل من مظاهر الحيرة فيما يتعلق بمشكلة فهم هذا المذهب الماركسى نفسه • أعنى من حيث أن الماركسية هنا هى فلسفة حركة وثورة ، وانها اتخذت من الوجود والعقل والمعرفة موقفا جدليـا ، يقوم على الاتجاه المادى فى تفسير مقولات المعرفة • وينبنى على الرفض الصريح لأية تفاسـير أو أية استخلاصـات يظهر افتعـالها مما انطـوت عليه المذاهب الوضـعية أو البراجماتية أو النفعية ، ومثلها تلك المذاهب الترانسندانتالية المتعالية •

والواقع أنه بالدرجة ذاتها وقف ماركس وقفة مضـادة هاجم فيها كافة أشكال التفلسـف والجمود العقائدى dogmatism ، وكذا مختلف محاولات التوفيق والمساومة التى لجأت اليها بعض الفلسـفات (الكانطية على سـبيل

المثـــال) التى حاولت أن تســـاوق بين المادية Materialism وبين المثاليـــة Idealism وسعت الى الجمع بينهما فى نســـق فلسفى ، على الرغم من أنها تعود الى اتجاهات فلسفية متناقضة تختلف اختلافا بينا من حيث المصـــادر والأصول[1] .

ولقد كان الأمر على هذا النحو أشبه بالموسى ذات الحدين two-razors-edge ان صـــح التعبير . فعلى الرغم من أن الاتجـــاه العام للفكـــر الماركسى كان يعود دائما بالذات المدركة أو الواعية الى حدود الواقع الاجتماعى والى أرضية هذا الواقع الاجتماعى ، وذلك على اعتبار أن أية فلسفة أو فكر لا يمكن أن ينبت من فراغ ، وانما لابد له من (خلفية) أو أرضية واقعية هى التى انبتت بذوره ووجهته الوجهة الفلسفية أو الفكرية أو الايديولوجية المعينة فى ركاب مصالح بذاتها أو لخدمة طبقة أو طبقات بعينها ، أو لتأييد حركة أو حركات محددة ، فان الشىء المزعج هو أن الأمر بالنسبة الى الكثيرين لم يكن على مثل هذا القدر من الوضـــوح ، وذلك الى درجة أنهم لم يكونوا يعرفون تمـــاما أى جزء من المذهب الماركسى ذلك الذى يتمسكون به أو يتعاطفون معه بسبب تعدد جوانبه وتشعب أخاديده وثنياته . أقصد أن الكثيرين ، وحتى من بين صـــفوة المثقفين (اذا ما صحت هذه التسمية أصلا) لم تتضح الرؤية أمامهم تماما ، ما اذا كان عليهم أن يتعاملوا مع كارل ماركس على المستوى المجرد ، باعتباره أحد المفكرين العلميين ، أم على المستوى البراجماتى والعملى باعتباره أحد النماذج النادرة التى اســـتطاعت أن تثير بنجاح فريد واحدة من أخطر الحركات الســـياسية وأبعدها تأثيرا .

أما بالنسبة الى ماركس نفسه فقد سره بالطبع كثيرا أن ينظر الى نفسه من هذين المستويين معا ، وأن يؤكد أن هذين المظهرين من مظاهر نشاطه هما مظهران غير قابلين للانفصال بالضرورة لأنهما وجهان لواقع وجودى واحد .

وانما ترجع خطورة ذلك الى أنه يعنى بالدرجة الأولى أنه ليس ثمة فصل اذن بين النظرية عند كارل ماركس وبين التطبيق ، فالنظرية فى اعتقاده انما تنمو وتتطور من خلال الفعل والعمل ، كما أن الفعل نفسه — بالتالى — ينمو من خلال

---

(1) Lenin, Selected Works, Vol. I. Progrets Publishers. Moscow. 1967. P. 9.

الفكر والتنظير ، وذلك نتيجة لعلاقة جدلية لا تسمح بوجود أو قيام أى انفصام بين الجانبين .

أما الموضوعية التى يتظاهر بها العلم الاجتماعى البورجوازى ، فليس من ذلك المنظور ـ الا ادعاء ينضح بالزيف والبطلان ، طالما أنها (الموضوعية) ترتبط بفكر أو بفلسفة لا تصدر أصلا عن الوجود التاريخى للمجتمع .

ونتيجة لكل هذا فقد كان طبيعيا أن يكيل كارل ماركس الاتهامات لأصحاب الاتجاهات والمدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة بدءاً من دافيد هيوم Hume وحتى عمانويل كانط Kant وأوجيست كونت Comte . فكلها فى رأيه فلسفات أدانها ماركس ليس فقط بأنها مثالية ترتبط بشكل أو بآخر بالعقيدة والدين ، ولكنها تكشف عن أسلوب منافق مخجل حيث تعتنق فى السر تلك المادية التى تنكرها فى العلن[1] .

أما المشكلة الثانية التى أشرنا الى أنها تتعلق أيضا بفهم الماركسية فتتمثل فيما يمكن أن يكشف عنه الفحص الواعى والدراسة المتعمقة لبعض القضايا والمسلمات التى ساقها ماركس نفسه كمقدمات تؤدى بالضرورة الى نهايات ونتائج مقدرة ومحتومة ولا مفر من اعتراضها أو تجنب وقوعها .

وبالرغم من أن نظريته فى الدولة والقانون هى التى تقدم لنا أروع الشواهد على ذلك ، فاننا نكتفى هنا بالاشارة اشارة سريعة الى تلك النتائج التى انتهى اليها بعض الدارسين فيما يتعلق بطبيعة الصلة بين نظرية ماركس فى التاريخ (المادية التاريخية) والاشتراكية Socialism . فقد آمن ماركس ايمانا راسخا بحتمية التحول بطريقة لا مفر من وقوعها الى الاشتراكية التى اعتبرها النهاية المحتومة للتطور التاريخى . فذلك ما لم تؤيده الأحداث دائما ، بل وربما حققت الأحداث ما كان على العكس تماما مما قصد اليه ماركس[2] .

وقد لا يختلف الأمر كثيرا عن ذلك حتى اذا نحن حاولنا أن نضع الأمور فى ألفاظ أكثر بساطة . فالملاحظ أنه على الرغم من كل مظاهر الحماس الماركسى وحرارة اندفاعاته الطاغية واعتقاد ماركس نفسه الصارم فى بيان وصحة كل

---

(1) Ibid. P. 9.

انظر ملحق النصوص . . . النص رقم (١١) .

(٢) Schumpeter, Joseph.; Socialism and Democracy, 3d. ed. N.Y. 1950. p. 127.

ما يسوقه من أسباب وحجج ، أن كل هذا قد امتزج فى داخل مركب ثورى ، ولئن بدا متكاملا من الظاهر ، الا أنه قد أخفق فى الحقيقة فى أن يضع يده على الكثير من العناصر الاجتماعية والفلسفية الدالة .

وصحيح أن مكانة ماركس بالنسبة الى النظرية الاجتماعية لا تقل بحال عن تلك التى احتلها هيجل Hegel وريكاردو Ricardo ومعهما كبار المفكرين السيوتوبيين . وصحيح أيضا أن ماركس على المستوى الواقعى والعملى مازال ملىء الاسماع والأبصار باعتباره صاحب المانيفستو الشيوعى الشهير (١٨٤٨) The Communist Manifesto ، وصاحب رأس المال Das Kapital الذى نشر أول أجزاءه فى ١٨٦٧[1] . ولكن التساؤل الذى يظل ملحا مع ذلك هو : هل بمقدورنا أن نتأكد تماما من أن انتصار الاشتراكية ، سوف يعنى بالضرورة انتصار ، أو على الأقل ، الحفاظ على مكانة الصداره للطبقة العاملة ؟ الحقيقة أن هناك العديد من الشواهد التى يعيشها العصر وكما تعكسها تجربة الاتحاد السوفياتى نفسه ، لا تؤيد تماما صحة هذا ولا صدقه .

واستطرادا مع ذلك فاننا نتساءل ما اذا كانت هذه الصدارة سوف تختفى بدورها مع ما هو منتظر من زوال حتمى للمجتمع الطبقى ؟ أخشى أن أقول ثانية ، أن النموذج السوفياتى نفسه لم يعط أية مؤشرات على امكانية حدوث ذلك ولو على المدى البعيد بل وربما كان واقع الحال يوحى بما هو عكسه تماما .

أما ثالث المشكلات الخاصة بفهم الماركسية فهى ترتبط بكارل ماركس نفسه ، بمعنى أى ماركس وأية ماركسية نقصد عند الحديث عن ماركس وعن الماركسية ؟

الحقيقة ان ما خضعت له الماركسية من تعديلات وتغييرات وتبديلات كما أطلق عليه وقتا أو ما خضعت له من تحريفات ومراجعات كما أطلق عليه مرة أخرى علاوة على محاولات التوفيق والمهادنة كله مما يجعل من التحفظ عند الكلام عن ماركس وعن الماركسية مسألة لازمة وضرورية .

---

(١) نشر اول جزء من الأجزاء الأربعة التى يتكون منها هذا المؤلف (راس المال) فى عام ١٨٦٧ . وهو الجزء الذى ترجم الى اللغة الانجليزية لأول مرة فى ١٨٨٦ . أما الجزءين التاليين فقد قدم لهما فردريك انجلز حيث قام بنشرهما بعد وفاة ماركس . على حين نشر الجزء الرابع بمقدمة اضافية لكارل كوتشكى .

ونحن لن نشير الى محاولات المراجعة أو التحريف التى قام بها أمثال ادوارد برنشتاين Bernstien [1] ، أو تلك التى تزعمها تروتسكى Trotsky وجريجورى زينوفييف وكامنييف ممن اعتبروا من زعماء الانتهازيين الذين حاولوا تصفية الثورة البروليتارية ، وانما من المهم مع ذلك القول بأن هناك الكثير من الباحثين القانونيين والسياسيين ، وبخاصة من ذوى الاتجاهات والميول الراديكالية ، مازالوا يفضلون العودة الى ماركس الصغير ، أو ماركس الشاب ، والى تلك الماركسية التى كانت تخلو تماما من أية ميول أو اتجاهات ذرية Monistic أو شمولية Totalitarian ، وانما الماركسية التى تعنى أساسا باغتراب الانسان وبتحرير الذات وعتقها .

ولا تقف أهمية هذه الناحية عند ذلك الحد ، ولكنها ترتبط فى الحقيقة بالتطور الفكرى ذاته الذى مر به كارل ماركس أو مرت به تصوراته وقضاياه وأفكاره بمعنى أخر . فكتابات ماركس المتأخرة مثلا (وبخاصة التى جاءت بعد عام ١٨٤٤ والتى بدأها بمؤلفه الايديولوجيا الألمانية The German Ideology نجد أنها تشتمل على موقف انتقادى عنيف ليس فقط للكتاب الرأسماليين (أو البورجوازيين كما يطلقون عليهم) ومن بينهم هيجل Hegel وفيورباخ Feuerbach وبرودون Proudhon وسميث Smith وريكاردو Ricardo ... الخ . وانما أيضا للكثير مما سبق لكارل ماركس نفسه أن قاله فى سنوات شبابه الأولى عندما كان ماركس الشاب يشاركهم ، أو يتعاطف معهم فى بعض مواقفهم النظرية .

ومع أن البعض يذهب الى أنه من السهل الوقوف على هذه الفترات (التحولية) أو (الانتقالية) فى ماركس من مجرد قراءة كتاباته ، الا أننا نضيف علاوة الى ذلك ضرورة الانتباه الى أن كل فترة من هذه الفترات المحددة انما ينبغى أن ينظر اليها على أنها تمثل بناءاً تصوريا Conceptual Structure محددا ، ومن ثم يكون لها تأثيراتها المحددة من هذا النوع أو غيره على القارىء . وهذا يعنى بطريقة أخرى أننا لا نوافق على ذلك الادعاء الذى يروج له البعض والقائل بأن كتابات ماركس هى من الاتساع حتى لتتقبل مختلف التفاسير

---

(١) يمكن الرجوع فى ذلك تفصيلا الى : Gay, Peter.; The Dilemma of Democratic Socialism : Eduard Bernstein's Challenge to Marx. N. Y. 1954.

التى يخلعها الباحثون عليها ، ذلك لأن تفسير ماركس وفهمه من الصعب فى الحقيقة أن يتما بعيدا لا نقول عن التجربة الواقعية ذاتها[1] ، ولكن على الأقل فى ضوء التحليل الواعى لمؤلفاته ولكتبه الأساسية الأصلية •

- ٢ -

يبدو أننا فى حديثنا عن كارل ماركس قد حاولنا أن نفعل معه نفس الشىء الذى سبق لتالكوت بارسونز Parsons القول بأن كارل ماركس قد فعله مع هيجل ، وذلك عندما أقدم على قلب الجدل الهيجلى رأسا على عقب • وكان قصد بارسونز من ذلك أن هيجل كان — فى زعم ماركس — واقفا على رأسه ، فعدل ماركس من هذه الوقفه الهيجلية الشاذة ، وحاول أن يجعلها وقفة طبيعية بجعله واقفا على قدميه •

وعلى الرغم من أن هذا القول يكشف عن واحدة من أروع لمحات الذكاء البارسونزى ، اذ لا يعنى ذلك الا أن بارسونز يريد التصريح بأن ماركس ليس فى حقيقة الأمر الا هيجل نفسه بعدما تعدلت وقفة هذا الأخير وثبتت أقدامه على الأرض قاصدا بذلك الجدل وأرضية الواقع الاجتماعى[2] ، فان الأمر بالنسبة الينا لا يصل الى هذا الحد الذى يعكس رغبة فى (تعديل) ماركس أو الموقف الماركسى (بفرض أنه موقف كلى واحد) ، بقدر ما هو محاولة فحسب لتوضيح الخطوط العريضة التى ينبغى أن تتحدد فى ضوئها أية معالجة لأية قضية مما أثارته أفكاره الثائرة المتجددة • وبصرف النظر عما اذا كانت هذه القضية (الفكرة أو الفلسفة أو المقولة) مما ينتمى عنده الى البناء التحتى أو البناء الفوقى ، حتى وعلى الرغم من التسليم بأن الأساس التحتى هو حجر الزاوية فى المذهب الماركسى أيا ما كانت هويته أو الألوان التى يتخذها •

ولقد تحددت نقطة البداية فى نشأة الدولة والقانون ، بل وفعلهما وتطورهما ، انطلاقا من هذه المقولة الأساسية التى مثلت واحدة من أهم ثلاث أفكار رئيسية دارت الماركسية باستمرار من حولها ، وهى فكرتها أو وجهة

---

(١) وذلك على اعتبار ان الايديولوجيات والافكار يردها ماركس الى تلك المشكلات الواقعية التى تنبثق من داخل البنية الطبقية التى تحددها فى الزمان والمكان شروطه التطور الاجتماعى والاقتصادى .

(٢) Parsons, T., Structure and Social Action. Free Pres, 1949. P. 490.

نظرها الفلسفية الى الانسان من ناحية ، ومن الناحية الثانية ، نظريتها فى التاريخ ، وأخيرا برنامجها الاقتصادى والسياسى • وهى الأفكار التى استخلص ماركس من تفاعلها قضيته القائلة بأهمية قوى الانتاج المادى فى المجتمع باعتبارها القوى التى تنشأ عنها وتتشكل بها مختلف العلاقات والنظم السياسية والاجتماعية التى يشتمل عليها البناء الأعلى بما فى ذلك سائر الأنماط الايديولوجية الأخرى من فلسفة وفن وقانون وتشريع •

وارتكازا الى هذا الفهم يمكن اذن أن نفهم ما قصد اليه ماركس عندما ذهب الى أن العلاقة القانونية لا تدرك بذاتها ، كما أنها لا تدرك أيضا من خلال ما يعرف بالتطور العام للعقل الانسانى ، ولكنها — أى العلاقات القانونية — تمتد ضاربة بجذورها فى قلب الظروف المادية والاقتصادية للمجتمع • وهى تلك الظروف التى تخلع على الفكر نفسه ، وكافة النظم ومكونات البناء الفوقى الايديولوجى قيمتها الاقتصادية ومغزاها الطبقى الحقيقى • حتى أن أى تغيير جوهرى فى هذا الأساس الاقتصادى لابد وأن تمتد آثاره الى كل أوجه البناء الفوقى فيتم تغيره بما يتفق وهذا التغيير الذى حدث فى الأساس الاقتصادى ، والا تقوض البناء الفوقى بأكمله ، ولا يعود شىء يحول دون تمام انهياره •

وما يعنينا من جهة النظر التى نرتبط بها هنا ، ليس مجرد الدلالة الواضحة لهذا العرض الاقتصادى التاريخى الذى يقيم عليه ماركس نظريته فى التغير أو التحول الاجتماعى ، بل الالتفات الى ما يعنيه ذلك ارتباطا بنظريته فى القانون والدولة • فتأسيسا على الايديولوجية الماركسية التى تستند الى الأساس الاقتصادى يصبح الوضع المادى للطبقة الاجتماعية هو المصدر الوحيد لتفسير أى من المضامين الفكرية التى قد تحتوى عليها هذه الايديولوجية •

ومع أن جورج جيرفيتش قد أكد هذه الناحية فى كتابه « علم اجتماع القرن العشرين » ، فقد ظهر هذا المعنى نفسه عند رايموند آرون Aron أيضا الذى قرر أن الايديولوجيا عند ماركس تستند كظاهرة فكرية عامة الى أسس اقتصادية تنجم عنها أحكامنا فى الأخلاق والفن والقانون والفلسفة[1] •

---

(1) Aron, R., La Sociologie Allemande Contemporaire, F. Alcan. Paris. 1953. P. 75.

وعلى أساس هذه العلاقة فلا يتصور اذن وجود ما يذهب اليه البعض من أن ماركس بموقفه ذلك انما قد تجاهل ما للثقافة من قيمة واعتبار •

وقد يكون صحيحا أنه جعل للقيم وللثقافة عموما قيمة ثانوية أو حتى قيمة هامشية ، ولكن هذا ليس معناه أنه قد قصد الى القول بأن هناك انفصالا تاما بين البناءين ، وانما الأصح القول بأنه قد اعترف بحتمية وجود نوع من التفاعل بين الأساس الاقتصادى للمجتمع وبين المظاهر المختلفة للبناء الفوقى ، وهو ما يعززه موقف انجلز الذى أشار اليه جورج جيرفيتش بقوله ان التطور الذى يلحق بعالم السياسة والتشريع والفلسفة والدين والفن والأدب •••الخ انما يستند الى التطور الاقتصادى[1] ، اضافة الى أن كل من هذه الجوانب انما تتفاعل وتتساند بعضها مع بعض • ومعنى هذا بوضوح ان هناك اذن علاقات تبادلية ومظاهر تفاعلية بين مختلف المظاهر المادية والمظاهر الأيديولوجية ، وهى علاقات تتحدد فى ضوء الاحتياجات الاقتصادية التى تؤكد ضرورتها البالغة باستمرار • ولعل أوضح الأمثلة على ذلك ، أن القانون مثلا وهو يعتبر من ظواهر الفكر العليا يرتبط جذريا بالأسس الاقتصادية ، وذلك الى الدرجة التى تتغير فيها التشريعات العمالية (وغيرها) بتغير النظم الاقتصادية فى المجتمع •

- ٣ -

وتفيدنا هذه الرؤية فى أنها تقترب بنا خطوة أكبر من طبيعة الموقف الماركسى من الدولة والقانون • فتأسيسا على وجهة النظر هذه يكون المجتمع نفسه بهذا التصور الماركسى التقليدى هو السبب المباشر فى ظهور الدولة كنتيجة حتمية للصراع الذى تولد مع تطور المجتمع وانقسامه الى طبقات ، وحاجة (المجتمع) الى أداة تحمى مصالح الطبقات المسيطرة بعدما وصل الصراع بين الطبقات الى ما يمكن أن يمس هذه المصالح ويهددها •

ويترتب على هذا منطقيا أن الدولة هى اذن السلطة السياسية التى يعلو وجودها وجود المجتمع • ويرتبط بذلك منطقيا أيضا أن تكون جهاز التسلط

---

(1) Gurvitch, G., Twentith Century Sociology. Philosophical Library. N.Y. 1945. P. 381.

انظر ملحق نصوص • • • • النص رقم (١٢) •

وأداة القهر ، نظرا لما تملكه من عناصر القوة والسيطرة والنفوذ • طالما أنها المالكة لمقومات القوة الاقتصادية من ناحية ، ولعناصر القوة السياسية والعسكرية من الناحية الثانية • وأنها هى التى تسن ، نتيجة لهذا كله ، القانون الذى توظفه للحفاظ على غاياتها ولاضفاء الشرعية على وجودها (وأفعالها) من ناحية ثالثة • وبالتالى فهى دلة الطبقة الأقوى بمختلف المعايير • وان لم يكن معنى هذا فى الوقت نفسه أننا نهدف بذلك الى أية اشارة الى تلك المتضمنات التى احتوت عليها أفكار رايت ميلز Mills فى صفوة القوة •

بيد أنه ينبغى لنا أن نتوقف بعض الوقت عند هذا الموقف الماركسى بالنسبة الى الدولة والقانون • فمن الواضح أن ماركس قد جعل منهما مقولتين متلازمتين وجودا وعدما • وهو ما يتسق فى الحقيقة مع الموقف العام للماركسية ، حتى وان كان الأمر هو كما يحلو للبعض أن يصفه على المدى الطويل • فالتصور الجوهرى فى الماركسية أنها تتنبأ بحتمية الوصول الى المجتمع اللاطبقى • ولما كان هذا التصور الجوهرى بحكم طبيعته الذاتية والبنائية لا يمكن (تصوره) مع وجود الدولة ووجود القانون الذى هو أداتها ، فيكون معنى ذلك ، فى الزعم الماركسى ، ان المعركة الحقيقية ليست هى اذن بين طبقات أعلى وأخرى أدنى ولكنها بين دولة البروليتاريا من ناحية ودولة البورجوازية من ناحية ثانية ، حيث تكتب الغلبة للأولى ، فلا تكون هناك أية حاجة الى الثانية التى سوف تختفى وتزول • وبالتالى فلا تكون هناك أية حاجة أيضا الى أداتها الرئيسية أو القانون الذى اعتبره الماركسيون الواجهة التى تخفى الرأسمالية من ورائه بشاعة وجهها الحقيقى • وذلك كله خضوعا بالدرجة الأولى لمبدأ ماركس الأساسى فى حتمية التطور الاجتماعى الذى سوف يؤدى بالحتم أيضا الى المجتمع اللاطبقى الحر السعيد •

ونحن لن نخوض طويلا فى تلك المناقشات الساخنة التى تدور حول ما اذا كانت تلك هى أهداف الماركسية وغاياتها الأصيلة ، أم أن للماركسية أهدافا وغايات أخرى سبغتها الكثرة من التعديلات والتفاسير • ولكن ما نود التأكيد عليه هو أن الموقف الماركسى التقليدى لا يمكن أن يكون بعيدا عن متضمنات تلك البؤرة التصورية التى عرضنا لها وذلك لسبب بسيط هو أنه لا يستقيم بحال قيام المجتمع اللاطبقى مع وجود الدولة والقانون ، ووجود

تلك الوظـائف التى خلعها عليهما الفكر الماركسى • وطالما أن الهدف النهـائى قد تمثل فى نجاح المجتمع الاشتراكى فى صورته الكاملة (الشيوعية) فى ازالة كافة مظاهر الاغتراب التى عصفت بكل مقومات الوجود الانسانى واحتياجاته ، وبالتالى تحقق المجتمع العادل الذى تعتبر مصلحة البروليتاريا فيه هى مصلحة الجنس البشرى بأكمله حيث تتساوى فيه كل الحقوق وتنعدم صور الاستغلال التى يستغل بها الانسـان أخيه الانسـان بدلا من ذلك المظهر المقيت للتفاوت والاختـلافات بين الأفراد والطبقات الذى عرفته البشرية منذ أول ما عرفت تقسيم العمل وتخصصه •

ولكن الاكتفاء من تحليل الموقف الماركسى من الدولة والقانون بهذا القدر الذى سقناه أمر فيه اجحاف بكل من ماركس والماركسية على السواء • ذلك لأنه أيا ما كانت المسميات التى اتخذتها الأشكال المختلفة التى حاولت التخفيف من عنف الأفكار الثورية فى الفكر الماركسى ، أو حتى تلك المحاولات والتفاسير التى سعت الى احداث تغييرات ملموسة فى الموقف برمته عن طريق العدول عن فكرة ازالة الدولة والقانون واختفائهما نهائيا ، فان الأمر الذى يصـعب انكاره هو أن موقف ماركس كان متسقا تماما مع السياق العام لفكره والمبادىء الأساسية التى أقام عليها هذا الفكر •

بمعنى آخر أريد أن أقول أن ماركس كان منطقيا وطبيعيا مع نفسه ومع ملاحظـاته ومشـاهداته التى فتح عينيه ليراها ماثلة أمامه فى التحـولات والتغيرات الاقتصدية التى ما برحت هى وأصداؤها وآثارها تمسـك بتلابيبه وتضيق على أنفاسه الخناق • ومن هنا تأكيده على العنصر الاقتصادى دون أن يفطن تماما الى أن هذا التأكيد كان على حساب غيره مما يوجد فى المجتمع من عناصر أخرى ومكونات •

وحتى عندما انتقـل من هذه النظرة التى يمكن أن توصـف بأنها كانت نظـرة أحادية البعد One-diminshed الى الحديث عن الدولة فقد كان من الطبيعى أيضا أن يظل فكره مشدودا الى الاتجاه نفسه خاصـة وأنه لم يكن رجل دولة أو ممن احترفوا العمل السياسى ، ولكنه كان مفكرا وفيلسوفا • وهو بهذه الصفة الأخيرة لم ير أيضا أمامه سوى مقولاته الاقتصـادية وصـورة الانسان الاقتصادى المستغل ، وحقيقة الواقع اللا أخلاقى الذى ينعكس فى

الكثير من الممارسات اللا أخلاقية للدولة والقانون بعدما جعلا همهما الأوحد هو حماية هذا الاطار دون أية مراعاة لأى معنى من معانى العدل والانصاف •

ولقد يعتقد البعض أننى أبرر بكل هذا الى ما ذهبت اليه الماركسية فى نظريتها عن الدولة والقانون ولكن هذا الاعتقاد خاطىء من أساسه ، مثله تماما أن نميل بالميزان الى الناحية المقابلة دون أن نأخذ فى الاعتبار الظروف الحقيقية التى انطبعت فى أعماقه وسجلتها كتاباته سواء عن وعى أو بغير وعى ، ولكن النتيجة كانت واضحة على أى الأحوال فى أنه لم يستطع أن يتبين بوضوح حقيقة الطبيعة البشرية ، أو كما يقول مانهايم حقيقة دوافع البشر الحقيقيين ، واكتفى بدلا من ذلك بالنظر الى صورة الانسان فى المجتمع الاقتصادى والاجتماعى الحديث ، وهى صورة مشوشة اما ظالمة أو مظلومة ، على أنها الصورة الوحيدة والنهائية والممثلة للبشر أجمعين[1] • وهى نتيجة تضعنا على الفور فى صميم علم النفس الماركسى ، لتتضح لنا حقيقة أن الأنا الاقتصادية economic-ego التى ركز عليها ، ليست هى (وحدها) الأنا الحقيقية ، وانما هى فحسب من أبعاد تلك الأنا الأخيرة أو الذات The Self بتعبير فرويد الذى شغلته كثيراً[2] قضية الكشف عن الأنا الاجتماعية أو الذات العميقة الباحثة Le Moi Profond كما يقول هنرى برجسون Bergson •

والحقيقة أن التعديلات والتحويرات المختلفة التى خضعت لها نظرية الدولة والقانون انما ترجع فى معظمها الى ادراك البعض لطبيعة هذه النواحى والأسباب كلها أو بعضها • ولكننا نضيف مع ذلك سببا آخر لم يفطن اليه ماركس تماما أو على الأقل بشكل واع ومحدد ، وهو أن البناء الاجتماعى نفسه وبسبب تلك العوامل الصناعية والاقتصادية ذاتها ، اضافة الى غيرها من العوامل السياسية التى ترتبت على فشل حركات وثورات ١٩٤٨[3] ، كانت

---

(١) Manheim, K., Man and Society in an age of Reconstruction. Trans. from Germany by Edward Shils, Kegan Paul. London. 1942.

(٢) Freud, S., The Crisis of Our culture. Boston. 1955. P. 50.

(٣) فى ذلك العام بالذات كان ماركس وانجلز قد انتهيا فى منفاهما فى بروكسل من كتابة بيانهما الشيوعى الذى يعتبر أهم انجاز لهما على الرغم من أنهما كانا قد اخرجا قبل ذلك بعام (١٨٤٧) كتابهما الموسوم « بؤس الفلسفة » Misère de la philosophie (ترجم الى الانجليزية باسم The Poverty of Philosophy) عام ١٩٠٠ . أما البيان الشيوعى =Manifest der Kommunistischen

تطرأ عليه بدون المزيد من التعقيدات التى أغفلها ماركس وأسقط أمر تحليلها من حسابه • ولكن الانتباه اليها أدى الى ضرورة ادخال بعض التعديلات والتطوير فى المذهب الماركسى الأساسى •

ولقد كان من الطبيعى أن يزداد هذا الاتجاه الى المراجعة والتعديل بعد موت ماركس وصديقه انجلز ، ثم وفاة كارل كوتسكى Kautsky وغيره من أعضاء المدرسة التقليدية ، حيث تحول من برنامج ثورى يركز على مرحلة تاريخية فريدة ، الى أداة سلمية لتحقيق التغير التدريجى • وقد نجح Lenin فى أن يجرى تعديلا بالغا مس القضايا الأساسية وخصائصها النوعية • فالطبقة العاملة فى رأى لينين ، غير قادرة بنفسها وبامكاناتها الذاتية على تحقيق الثورة ، ولذا لابد وأن تتم قيادتها وتهيئتها وارشادها بواسطة فئة أو طبقة من المحترفين الثوريين •

— ٤ —

ينطوى موقف لينين الذى تمتزج فيه الماركسية التقليدية بأهمية التنظيم الحزبى الكفؤ وهو ما عرف بالماركسية اللينينية Marxism-Leninism على بضعة أمور خطيرة لا تتعلق فحسب بوظيفة الدولة والقانون وانما بوجودهما أصلا •

وبالنظر الى التوجيه اللينينى فانه يصعب القول بوجود أى توجيه أو تعليمات للعمل على ازالة الدولة • وانما الأمر يبدو على العكس من ذلك حيث اعتبر وجودهما أمرا ضروريا فى مرحلة الانتقال الى المجتمع الاشتراكى بمعنى أن تصبح الدولة ذاتها من وجهة نظر البروليتارى الثورى هى الأداة لتحقيق الثورة • فهى كفكرة لها وظيفتها التى تجسد كل مظاهر الشر والعدوان

= فيتضمن موجزا ضافيا لكل فلسفتهما الاجتماعية وقد أتماه ليكون برنامجا للمؤسسات والأحزاب الشيوعية .

ويعتبر الوقت الذى ظهر فيه هذا البيان أنسب الأوقات كى يحقق اقصى ما يراد منه وكان ذلك فى فبراير ١٨٤٨ الذى وقعت فيه الثورة فى فرنسا وكان ذلك بمثابة ظرف مناسب لكى تظهر الأفكار الاشتراكية قوتها وصلابتها . اضافة الى ان المناخ العام الذى ساعد المانيا بسبب الثورة قد سمح لهما كذلك بالعودة الى كولوتى Cologne والى اصدار مجلتهما Rheinische Zeitung التى كانت قد توقفت عن الصدور حيث كان يعمل محررا منذ عام ١٨٤٢ .

وتحفز بالتالى الطاقات وتلهب المشاعر وتكتل القوى فى سبيل الاطاحة بها عندما يحين الوقت المناسب لذلك • ولا يتم هذا الا بتكوين الأجهزة السلطوية الثورية والأنظمة القانونية التى تعبر عن مصالح الطبقات الكادحة ، وتوجه كل همها الى اضعاف دولة البورجوازية وهدمها •

وليس من شك فى أن هذا التحليل الذى يسوقه لينين للدولة والقانون كان نابعا من ادراكه لأبعاد الواقع العملى الذى يعيشه ، ولطبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية •• الخ التى تعمل فى هذا الواقع اضافة الى مختلف القوى التى تؤثر فى هذه المتغيرات جميعها •

والواقع أنه هنا تصدق تلك الدعوى القائلة بأن لينين كان أكثر واقعية وفهما ، وفى الوقت نفسه أكثر قدرة على التعامل مع الواقع بكل ما فيه من سياسات وتناقضات ومساومات وتوافقات مما يستطيعه كارل ماركس المفكر الفيلسوف • فلما كان من الصعب التخلص من الدولة البورجوازية الا عن طريق تحطيمها ، وهو ما ليس بمقدور دولة البروليتاريا ، على الأقل فى المرحلة الراهنة ، أن تفعله ، فلابد اذن أن يتم العمل فى اتجاهين معا أولهما أن تبقى الدولة القائمة كمرحلة انتقال ، وانما ينبغى أن تبذل كافة الجهود لاضعافها وتحطيمها وثانيهما أن تستكمل دولة البروليتاريا مقوماتها التنظيمية الثورية ، وفكرها الثورى وأدواتها التى لابد منها لاحداث التغيير وللحفاظ على ثماره • وذلك حتى تحين لحظة الاطاحة بالدولة • وحتى يتحقق ذلك فلا ينبغى أن تكون الدولة أداة قهر طبقى أو أن تكون وظيفتها القمع أو فرض قانون الاستغلال ضد الجماعات والطبقات الاجتماعية ، ولكن لابد وأن توظف خاصية القهر والارغام لأجل تحقيق المزيد من التنظيم ، ولفرض نظم العمل الملائمة على المواطنين كخطوات ضرورية ولا غنى عنها للوصول الى الغاية النهائية ، وهى ألا تصبح هناك حاجة للدولة أو لقانونها على الاطلاق ، عندما يتم التوصل الى التنظيم المحكم والى الوفرة البالغة التى تكفى كل الاحتياجات • فلا تكون من ثم حاجة الى القانون لانعدام الجريمة واختفاء الانحرافات نتيجة للقضاء على العوز والفاقة والاحتياج •

الدولة اذن فى هذه المرحلة الانتقالية هى تنظيم لطبقة البروليتاريا أو

للطبقة المسيطرة بتعبير آخر[1] • أما القانون الذى يعتبر أداتها فهو وان كان سيظل المعبر عن ارادتها الا أن وظيفته سوف تمتثل فى الحفاظ على المصـــلحة العامة التى هى مصلحة وحقوق الطبقة العاملة على وجه الخصوص •

والواقع أنه على مدى نصف القرن الأول من عمر الاتحاد السوفياتى كانت الدولة تمارس قوتها وكل امكاناتها لتحقيق هذه الوظيفة مستخدمة فى ذلك كل ضروب الاجراءات والتنظيمات التى تحقق لها بلوغ أهدافها بصرف النظر عما ينطوى عليه من ضـــغوط أو قيود وكبت للحريات ، وذلك على اعتبار أن هذه القوة هى السلاح الجوهرى الذى قال لينين أنه سوف يتم بواسطته تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا ، الى أن يتم قيام المجتمع الشـــيوعى الخالى من كل صنوف القهر والظلم والطغيان •

— ٥ —

وقد يكون لهذه الأفكار والتصورات جميعها بريقها اللامع الذى يخطف الأبصار وبخاصة بالنسبة الى تلك الدول غير الصناعية والتى حاول لينين أن يؤكد امكانية تطبيق الثورة الماركسية فيها على الرغم من أن ماركس نفسه كان قد أكد أن مذهبه ينبغى ألا يركز الا على الدول المتقدمة صناعيا • ولكن المؤكد مع ذلك هو أن هذه الأفكار قد فتحت فى الوقت نفسه الباب واسعا أمام العديد من الاجتهادات التى كان يصعب الاتفاق على سلامتهـــا وتطابقهـــا والمذهب الماركسى حتى فيما بين الماركسيين أنفسهم • فقد كافح أوتو بوير Bauer على سبيل المثال هو ومدرسته التى اشـــتهرت فى النمسا باســـم الماركســـية النمساوية Austo-Marxism فى سبيل أن يعود الى الاســـاس الاخـــلاقى للاشـــتراكية ، فى مواجهة أخلاقيات أولئـــك الذين ســـعوا الى دفع الصراع الطبقى الى أقصى غاياته •

كما انشغل كارل رينر Renner من الناحية الأخرى فى كتابه Rechts-institute des Privatrechts und ihre Soziale Funktion

الذى أصدره فى عام ١٩٢٩ وترجم فى عام ١٩٤٩ الى الانجليزية بعنوان « نظم القانون الخاص ووظائفها الاجتماعية »

The Iustitutions of Private Law and their Social Functions.

(1) N. Boukharin., Progamme of Communists, Publisher : The Group of English Speaking Communists in Russia, 1919. P. 17.

ليوضح كيف أن المفهوم القانونى للملكية والذى تمت صياغته فى قلب الاقتصاديات البورجوازية التقليدية ، كانت له غير قليل من التأثيرات الجديدة نتيجة استمراره كواحد من النظم الاقتصادية فى القرن التاسع عشر • اذ سمح هذا النظام ، من خلال الأخذ بقانون الملكية وبمبدأ التعاقدات ، بتراكم شطر كبير من الثروات ورؤوس الأموال فى أيدى قلة قليلة من الأفراد ، على حين كان المفروض أن تكون ضمن الملكية العامة • وكله مما وجه الانظار بعنف الى ضرورة تدخل الدولة فى نطاق الملكية ، واعادة تنظيم هذا النطاق فى ضوء مفاهيم جديدة أقدر على تحقيق العدالة التى عجز عن تحقيقها البناء القانونى فى ظل الرأسمالية •

وهكذا تعددت مواقف المنظرين والفقهاء من الماركسية التقليدية ، وهى مواقف أظهرت الممارسات والتطبيقات العملية لها فى مختلف الدول الشيوعية أنها تبتعد بقدر أو بآخر عن الماركسية الأم ، ليس فى الاتحاد السوفياتى فحسب ولكن أيضا فى الصين ويوجوسلافيا وكوبا • كما سعى المثقفون المعاصرون الى تطويع القانون الاشتراكى بما يتلاءم والأحوال الاجتماعية المختلفة حتى يستطيع القيام بدوره فى تقوية اقتصاديات الدولة من ناحية ، واستخدامه كأداة لانتقاد المجتمعات التكنولوجية التى أخذت نظم العمل ونظم الانتاج بها تكشف عما يوجد بها من انفصام بين الانسان والآلة من ناحية ثانية وذلك على النحو الذى نجده فى بعض كتابات جان بول سارتر Sartre على وجه الخصوص حيث تقدم على المزج بين الماركسية والوجودية فى نقده للعقل الجدلى •

ولقد كان طبيعيا أيضا أن تنعكس أصداء ذلك كله فى أوساط المثقفين فى المجتمعات غير الشيوعية وبخاصة فى الغرب حيث بدأوا بدورهم فى تطويع كثير من المبادىء والقيم والأفكار بما يتلاءم والمفاهيم الأكثر تطورا فى التشريع وبما اعتقدوا أنه يساعد على تثبيت قيم جديدة تكون دافعة نحو دعم وتطوير علاقات جديدة فى مجتمعاتهم •

وفى الوقت نفسه فقد استلهمت بعض حركات التحرير فى عدد من مجتمعات العالم الثالث المبادىء الماركسية الرئيسية فى الكشف عن طبيعة ما تواجهه من أعداء فى الداخل وفى الخارج ، واستخدمت هذه المبادىء فى احداث ما أطلقت عليه ثورات تشريعية كانت لها بمثابة أطر لما تصبو اليه من ثورات اجتماعية •

على الرغم مما قد يكون هناك من اختلافات بين مضامين هذه الأطر بما يتوافق والظروف الخاصة بكل مجتمع ، والتى أعتبر الوعى بها وعيا كاملا شرطا أساسيا لنجاح هذه الثورات واستمرارها ، وهو الأمر الذى يصعب القطع بأنـــه كان متوافرا بما فيه الكفاية ليحافظ على بقاء هذه الثورات ويضمن استمراريتها ، أو على الأقل لكى يصونها بعيدا عن كثير من الهزات التى لم تفلح القوى التى استحوذت عليها فى أن تحميها من الوقوع فيها وبالتالى أصبحت أمورا ســلبية محسوبة على هذه الثورات الاجتماعية وعلى نقائها الثورى ، وليست لأجلها •

الفصـــل الســـابع

• الأعمال الرئيسية • (ماركس) MARX

— The Economic and Philosophical Manuscripts of 1844. Trans. Milligan. 1967. Moscow. Progress Publishers.

— The Class Struggles in France 1848 - 50. in Marx and Engles Selected Works. Vol. I. London : Lawrence & Wishart. 1950.

— Preface to a Contribution to a Critique of Political Economy. (1859) in Marx and Engles Selected Works. Vol. I. London : Lawrence and Wishart. 1950.

— Capital (A Critial Analysis of Capitalist Production) 1867. Vol. I. Moscow; Foreign Languages Publishing House. edition 1961.

— «The State and the Law» in T.B. Bottomore and M. Rubel. ed., Karl Mark; Selected Writing in Sociology and Philosophy. N. Y. Mc-Graw. Hill. 1964.

— Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right (1844). ed. with an introduction by J. O' Malley, Cambridge University Press. 1971.

— (and Engles, Frederick.) Manifesto of Communist Party (1848), in Marx. Engles Selected Works. Vol. I. London; Lawrence & Wishart 1950.

— Misère de la Philosophie. Résponse à la Philosophie de la Misère par M. Proudhon. Paris and Brussels. 1847.

• قراءات مقترحة •

Althusser, Loui.; For Marx, Harmondsworth. Penguin & Allen Lane. 1970

————————; Reading Capital. London. New left Books. 1970.

Balbus, Isaac D.; The Concept of interest in Pluralist and Marxian analysis «Politics and Society.» Feb. 1971.

Battomore, T. B. and Rubel, Maximilien; eds. Karl Marx; Selected Writings in Sociology and Philosophy. Harmondsworth. Penguin 1963.

Engles. Frederick., The Conditions of the Working Class in England in 1844. Allen & Unwin ed (1950), and Panther ed (1969).

Giddens, Antony; AContemporary Critique of Historical Materialism, Power, Property and the State. 1982.

Klare, Karl. E; The Critique of everyday life, Marxism and the new left (Berkeley Journal of Sociology.) 16. 1971.

Mclellan. David, ed. Karl Marx. Eearly Texts. Oxford; Basil Blackwell. 1971.

————————; Karl Marx; His Life and Thought. London. Macmillan. 1973.

Mehing; Franz., Karl Marx; The Story of His life. trans by Edward Fitzgerald. 1935.

Terray, Emmanuel; Le Marxisme devant Le Societés «Primitves», Paris. Maspero. 1969.